تحسين حال الفلاح

للأستاذ عريان يوسف سعد

ليس هذا مقالا يكتب ليقرأ وإنما هو مشروع عملي يجرب في أحوال فردية والذي أرمي إليه هو تعميمه على يد الحكومة .

تتردد في الدوائر المسئولة في البلاد أصداء الرغبة الملكية السامية في رفع مستوى الفلاح والنهوض به من الناحية الاجتماعية والصحية وقد نشطت مختلف الهيئات كل في دائرة اختصاصها تحاول تحسين حال الفلاح تحقيقا لرغبة جلالة الملك .

كذلك يتوالى الخطباء في مجلسي الشيوخ والنواب عند مناقشة سياسة الحكومة عقب إلقاء خطاب العرش وعند بحث الميزانية، فيكررون كل عام رغبات وآمالا كلها عطف على الفلاح وأخذ بناصره ولكن تلك الخطب لم تعين طريقة عملية لتحقيق تلك الرغبات فبقيت سياسة الحكومة كما هي كلها عطف على الفلاح واستعداد للأخذ بيده ولكن طريقة الأخذ بيده لم تحدد حتى الآن حتى يبدأ تنفيذها فبقي الحال كما هو إذا استثنينا النصح والإرشاد وتوفير وسائل العلاج وماء الشرب ، ولكن النصح والارشاد من ناحية وتوفير وسائل العلاج وماء الشرب من ناحية أخرى لا تجدي نفعا ما دام الفلاح لا يجد الغذاء وشيئا من المال مهما قل يستعين به على ما يحتاج إليه من وسائل ترفيه العيش .

ولقد فكرت في أمر الفلاح العامل بيدة ورجعت إلى زمن الطفولة والشباب حين كنت ناشئا بين الفلاحين ألعب مع أولادهم، وشبا أشرف عليهم في زراعة والدي وذكرت ما نا نلجأ إليه من وسائل لتحسين حال فلاح فقير نشيط ، فذكرت طريقة عملية أثرها كالسحر في تحسين حاله ، لو أن الحكومة تولت تعميمها عادت على الفلاحين بأحسن النتائج وعادت على البلاد كلها بكثير من الرخاء وكانت سببا في انتشار صناعات لا شك في قيمتها .

تلك الطريقة قديمة معروفة في الريف يستغلها كثيرون ممن يتوافر لديهم شيء من المال في استدرار الربح الكبير وأعتقد أنها منحدرة مع الزمن من أيام الفراعنة .

تلك الطريقة هي أننا كنا نشتري عجلة أو جاموسة صغيرة لا يزيد ثمنها على أربعة جنيهات ونعطيها للفلاح المتزوج الفقير شركة بيننا وبينه تعنى بها زوجته وأولاده فيبدأ مع دخولها بيته نجم سعده يرتفع، ذلك أن روثها يكون سمادا لنصف فدان من الذرة يزرعه فإذا مر عام

وبعض عام حمار فلا يعطى عالفا حتى تلد، وهذا لبدا لخير الأكبر، فوجود اللبن فى بيت الفلاح هو الينبوع الصحة له ولأولاده وهو ينبوع الخير والبركة، يهدد من ثمن العجل الذى ولد نصف ثمن العجلة وبعظمه، ومن ذلك اللبن تصنع زوجه السمن فتبيع ما زاد عن حاجتها منه — وحاجتها منه قليلة — ثم تصنع من باقى اللبن الجبن تبيع منه أيضا ما زاد عن حاجتها .

فتشترى مما يصل إليها من دراهم كما كيت تربيها ، لا يمضى زمن قليل حتى تصبح دجاجا بيض وتبيع بيضه .

وإن من عاش فى الريف يعلم أن الفلاح الذى يربى فى بيته جاموسة ، فلاح يرغب فيه أصحاب الأرض يؤجرون له أرضهم لما لديه من ضمان السداد ولأنه يستطيع أن يزامل فلاحا آخر لحرث الأرض ولأن سماد الجاموسة البلدى ضمان لتحسن المحصول ، كذلك تستطيع أن تميز الفلاح صاحب الجاموسة عن غيره فهو أحسن صحة وأحسن كسوة هو وأولاده عن غيره من الفلاحين المحرومين من نعمة اللبن .

وهكذا ينتقل الفلاح من حالة الجوع والعرى وعدم الثقة به والرغبة عنه إلى الشبع والكسوة والثقة به والرغبة فيه من أصحاب الأرض ، وكل ذلك بهذا المبلغ الضئيل (ثمن العجلة) وليس هو مع ذلك بالمبلغ الصالح ، إن العجلة التى اشتريت بأربعة جنيهات قد صارت جاموسة ثمنها يتراوح فى الأحوال العادية بين خمسة عشر جنيها وعشرين جنيها نصف الثمن لدافع الجنيهات الأربع وهكذا — صارت تلك الجنيهات — علاوة على ما أدت من خدمة غير محدودة لذلك الفلاح — ثلاثة أضعاف ما كانت قبل سنتين اثنتين وهى فوق ذلك تدر ربحا ثمن ما يباع من أولادها .

هذه الطريقة يعرفها أهل الريف حق المعرفة ويؤمنون بنتائجها أقوى الإيمان وقد قال لى صديق من أصحاب الأطيان إن الاحتفاظ بالفلاح فى مزارعه مشكلة فلا أقل سبب يتركه ويلتحق بخدمة غيره فإذا أعطاه عجلة وأصبحت العجلة جاموسة كان بقاؤه فى خدمته ثابتا لا تؤثر فيه المغازلات التى كانت تكفى لخروجه قبل أن تكون له جاموسة . وقال إن الفلاح الذى يعمل بيديه لا يسعد حاله إلا وجود الجاموسة فى بيته ولا يخرب بيته مثل موت جاموسته أو بيعها بيعا اضطراريا لسداد إيجار أو دين حتى إنه ليحزن لموتها أكثر من حزنه لموت طفل من أطفاله .

هذه الطريقة إذا عممت عم الخير ونشأت صناعة منتجات الألبان من جبن مختلف الأنواع وفى وجود الكثيرين من خريجى المدارس الزراعية ما يضمن أن تأتى تلك الصناعة بما تأتيه فى البلاد الزراعية الأخرى ، كذلك تتقدم صناعة الجلود لكثرة ما يذبح من ذكور العجول وربما نشأت صناعة أخرى هى صناعة اللحوم المحفوظة فى العلب .

وطريقة التعميم هى أن ترصد الحكومة فى الميزانيـة مائة ألف من الجنيهات كل عام تشترى بها إناث العجول و باعتبار الثمن أربعة جنيهات يكون عدد الفلاحين الذين ينالهم هذا المشروع فى أول سنة ٢٥ ألفا يختارون من الفلاحين الذين كان لهم جاموس بيع أو مات من عهد قريب ، و يرصد مثل هذا المبلغ سنويا فيزداد العدد كل عام ٢٥ ألف عجلة توزع على ٢٥ ألف بيت .

بقيت الإشارة الى عقبتين : الأولى توفير هذه العجول والثانية ضمانها عند الفلاحين ، اما توفير هذا العدد فيكون باصدار تشريع يمنع ذبح إناث الجاموس والبقر إذا كانت سنها أقل من ثمان سنين ، بدل التشريع الحالى الذى يبيح الذبح بعد أن تبلغ أربعة أعوام و إذا أريد التوسع فى المشروع أمكن بعد الحرب أن تستورد إناث البقر من أستراليا ورومانيا وغيرهما من البلاد الزراعية .

والعقبة الثانية وهى ضمان هـذه العجول حتى لا تضيع أموال الحكومة وذلك الضمان منوط بصراف القرى والمشايخ والعمد ، وهناك ضمان طبيعى أقوى وأشد ، وهو رعاية الفلاح لتلك العجلة فانه يرعاها كطفل من أولاده وأكثر .

أشار بعض رجال الاقتصاد إلى التفكير فى إيجاد محاصيل جديدة كعلاج لرفع مستوى الفلاح ولكن تلك المحاصيل سينتفع بها أصحاب الأطيان ويبقى الفلاح الزارع حيث هو من الجوع والعرى ، أما المحصول الذى يذهب إلى بطن الفلاح وجيبه فهو اللبن .

كذلك أريد أن أشير الى أن تعميم هذا المشروع سيؤدى الى تحقيق رغبة ملكية سامية هو مقاومة الحفاء فان نسبة الحفاة بين الفلاحين الذين يملكون جاموسة نسبة ضئيلة ، فاذا عم المشروع كان فى تعميمه مقاومة ضمنية للحفاء .

واذ أختم هذه الكلمة أوجه النظر مرة أخرى الى الكلمة التى قدمتها بها ، وهى أنها ليست مقالا ينشر ليقرأ وانما هو مشروع يحتاج إلى الدراسة حتى إذا ظهرت صلاحيته وسلامة أسسه أدرج لتنفيذه المبلغ اللازم ولى كبير الأمل أن ينال من العناية ما يستحقه الفلاح من عناية لاما لكاتبه من قدر .

عريان يوسف سعد